الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بأن طالب (ة) الدكتوراه سليمة عزوز

قد شارك(ت) في أشغال المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني
"واقع ـ تحديات وآفاق"

المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يومي 16و17 ديسمبر 2018

بمداخلة بعنوان " دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية - الإدارة الجبائية نموذجا -"

رئيس الملتقى
الأستاذ الدكتور: بركات محمد
أستاذ القانون العام

عميد الكلية
د. مقدم ياسين
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

برنامج المؤتمر الدولي حول :

النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني

واقع-تحديات-آفاق

يومي 16 و 17 ديسمبر 2018

الرئيس الشرفي للملتقى الدولي السيد مدير جامعة محمد بوضياف

الأستاذ الدكتور : كمال بداري

المشرف العام على الملتقى عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

الدكتور خضري حمزة

رئيس الملتقى : الأستاذ الدكتور بركات محمد

مديرة الملتقى: الدكتورة ضريفي نادية

نائب مدير الملتقى: الدكتور والي عبد اللطيف

رئيس اللجنة العلمية :الدكتور لجلط فواز

جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجلسة الإفتتاحية (09:00)

- آيات ببينات من القرآن الكريم - النشيد الوطني-

كلمة السيد رئيس الملتقى الدولي الأستاذ الدكتور بركات محمد

كلمة السيدة مديرة الملتقى الدولي الدكتورة ضريفي نادية

كلمة السيد عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

كلمة السيد مدير الجامعة وإعلان الإفتتاح الرسمي للملتقى الدولي

الجلسة الأولى برئاسة : الأستاذ الدكتور : بعجي نور الدين – جامعة الجزائر1 – قاعة المحاضرات عبد المجيد علاهم		
السيد بن أحمد شرف الدين	المديرية العامة للإقتصاد الرقمي بوزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية	دور وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية والرقمنة في رعاية رقمنة المرافق العامة والاقتصاد
أ.د/باصور لمياء	جامعة سطيف	مجتمع المعلومات ونوعية خدمات المرفق العمومي : الجوانب القانونية (دراسة مقارنة)
أ.د/ حيضرة عبد الكريم	جامعة القاضي عياض – مراكش -المغرب-	الإدارة الالكترونية بالمغرب : "الابعاد والاكراهات "
د/ قادري موفيق	جامعة البليدة	الحكومة الالكترونية والمخاطر السيبرانية
ممثل عن الامن الوطني	الأمن الولائي لولاية المسيلة	دور الأمن الوطني في محاربة الجريمة المعلوماتية
مناقشة عامة		

الجلسة الثانية برئاسة الدكتورة : ضريفي نادية – جامعة المسيلة - قاعة المحاضرات عبد المجيد علاهم		
أ.د/ محمد نصر القطري	الجامعة الصينية بمصر	التحقيق الإداري و العسائي الإلكتروني وأثره على إنتظام سير المرافق العامة
ممثل عن الدرك الوطني	المجموعة الولائية للدرك الوطني لولاية المسيلة	الادارة الإلكترونية لجهاز الدرك الوطني
د/عزوز سكينة	جامعة الجزائر1	البلدية الإلكترونية في الجزائر
د/ خليفي عبد الرحمان	المدرسة العليا للسحاب الاجتماعي - الجزائر	عصرنة المرافق الاجتماعية - صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء نموذجا -
د/ حاج جاب الله أمال	جامعة تيارت	عصرنة نظام المعلومات في إطار الإصلاحات المالية والميزانياتية (وزارة المالية)
د/ أباس لمديني	جامعة فاس المغرب	المرفق العام الإلكتروني : ثورة على القانون الإداري الكلاسيكي
د/ بورايو عمر	رئيس قسم بمجلس الدولة	تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال إصلاح العدالة
مناقشة عامة		

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

برنامج المؤتمر الدولي حول :

النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني

واقع-تحديات-آفاق

يومي 16 و 17 ديسمبر 2018

الرئيس الشرفي للملتقى الدولي السيد مدير جامعة محمد بوضياف

الأستاذ الدكتور : كمال بداري

المشرف العام على الملتقى عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية

الدكتور خضري حمزة

رئيس الملتقى : الأستاذ الدكتور بركات محمد

مديرة الملتقى : الدكتورة ضريفي نادية

نائب مدير الملتقى: الدكتور والي عبد اللطيف

رئيس اللجنة العلمية: الدكتور لجلط فواز

جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

اليوم الأول : 16 ديسمبر 2018 مجمع القاعات Z

الجلسة الأولى برئاسة الدكتور: بوخرص عبد العزيز - جامعة المسيلة -

قاعة Z02 من 11:00 الى 12:30

د/ طبي سعاد	جامعة خميس مليانة	وثائق الحالة المدنية البيومترية على مستوى البلدية أداة لترقية الخدمة العمومية
د/ بن عيشة حميد د/ غالس حبيب الرحمان	جامعة الجزائر01 المركز الجامعي تيبازة	التطبيقية المعلوماتية الالكترونية لتحسين الأداء المحاسبي في إطار معالجة العمليات المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية
د/ بوسدات علي هاشم ط.د. حمادي محمد رضا	جامعة أدرار	الصوفية الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات في القطاع البنكي
أ.د/ فريحة حسين ط. د. فريحة رمزي بهاء الدين	جامعة المسيلة جامعة تيارت	حماية المرفق العام من الجريمة الالكترونية
أ/ هلتالي أحمد ط.د. سليمة عزوز	جامعة المسيلة	دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية - الإدارة الجبائية نموذجا -
د/ هدلي العيد ط. د. بوبريعة عادل	جامعة برج بوعريريج	دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية للمرفق العام "مرفق العدالة نموذجا"
د/ حمودي محمد الهاشمي	المركز الجامعي تندوف	التكنولوجيا الرقمية ودورها في جودة وإصلاح الخدمة العمومية في المرافق العامة
د/ بن سالم خيرة	جامعة خميس مليانة	الصفقة الالكترونية بين حتمية المس ومعوقات التطبيق
ط.د. شرفي صفية	جامعة بومرداس	أثر الإدارة الالكترونية على مردودية المرافق العمومية
مقران سماح	جامعة ورقلة	التوقيع الالكتروني ودوره في عصرنة الإدارة العمومية
مختاري علي	جامعة الجزائر01	الإدارة الالكترونية في الجزائر
د/ رقاف لخضر أ/ داود كمال	جامعة برج بوعريريج	متطلبات الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية من أجل تحسين أداء المرفق العام
ط. د. فيلوش خليل	جامعة الجزائر03	تطبيقات الإدارة الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر(نموذج الوثائق البيومترية في البلديات)
أ/ ذبيح هشام ط. د. صحراوي عبد العزيز	المركز الجامعي بريكة جامعة المسيلة	دور استخدام تطبيقات الادارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية
د/ أكرور مريام ط.د. حماد أحمد	جامعة الجزائر01 جامعة الجزائر03	البوابة الالكترونية للصفقات العمومية
د/ المبلود بن عبد العزيز ط. د. سري مفيروز	جامعة باتنة جامعة سطيف	الادارة الالكترونية كآلية لحوكمة المرافق العامة
ط. د. خلفون فضيلة	جامعة قسنطينة	استراتيجية عصرنة أداء الجماعات المحلية في الجزائر على ضوء مشروع الادرة الالكترونية
د. مودور مبروك	جامعة المسيلة	استهلاك الخدمة العمومية الالكترونية " بين طبيعة الخدمة وصعوبة الاثبات في الواقع"
مناقشة عامة		

الجلسة الثانية برئاسة الدكتور: سلامي ميلود - جامعة باتنة 1 -

قاعة Z03 من 11:00 إلى 12:30

ط.د. بوضياف اسمهان	جامعة المسيلة	الادارة الالكترونية ومجالات تفاعيلها في المرافق العمومية في الجزائر
ط. د. صفية سليماني	جامعة الجلفة	تطبيقات العقد الاداري الالكتروني في الجزائر على ضوء التنظيم القانوني الجديد للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام
د/ رحماني ياسين ط.د. عنترحديدي	جامعة الجزائر1 جامعة البليدة 2	أثر الإدارة الالكترونية في ترقية وتعزيزمبادئ المرفق العام
أ / والي عبد النور ط.د. دبش رياض	جامعة المسيلة جامعة سطيف 2	دور النظام المصرفي الجزائري في ترقية المرفق العام الالكتروني
د/ موساوي فاطمة	جامعة المسيلة	الادارة الإلكترونية مدخل لتحسين الخدمة العمومية
د/ حساين سامية	جامعة بومرداس	تحديات الحكومة الالكترونية بين خدمة المواطن وتحسين طرق التسيير
د/ بوطبة مراد	جامعة بومرداس	تطبيق الادارة الالكترونية في مرفق العدالة المدنية في الجزائر
د/بن حمدوش نور الدين	جامعة المسيلة	دور استخدام تطبيقات الإدارة الالكترونية في حوكمة أداء المرافق العامة في الجزائر
د/ بقة عبد الحفيظ	جامعة المسيلة	دور الادارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في مرفق العدالة
د/ سدري فيصل ط.د. بودشيشة نجم الدين	جامعة الجزائر1 جامعة سوسة - تونس	آلية التوقيع الالكتروني وتطبيقها على إدارة المرفق العام
د/ قارة مولود	جامعة المسيلة	مدى تطبيق مبدأ عدم جواز الرجوع عن الدفع الالكتروني على المرفق العام
د/ بوقرين عبد الحليم ط.د. رحموني عبد الرزاق	جامعة الأغواط جامعة المسيلة	تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائربين المعاقة والتحديات
ط.د. بزاز الوليد	جامعة ورقلة	أثر الادارة الالكترونية على حوكمة المرافق العمومية
د/ شرادود الطيب	جامعة المسيلة	تطور السياسات العمومية لعصرنة المرافق العامة في الجزائر
ط.د. أحمد بوختي	جامعة أدرار	المرفق العام الالكتروني في الجزائر الواقع والمأمول
د / عمرة مبديد	جامعة الجزائر03	تثمين المشروع البيومتري في الجزائر جواز السفر وبطاقة التعريف البيومترية
ط.د. جبدل الحسين ط.د. قحبوش الوليد	جامعة المسيلة	تطبيقات الادارة الالكترونية ودورها في تحسين جودة الخدمة العمومية
ط. د .كرمية عبد الحق	جامعة المسيلة	مدى تكريس المشرع الجزائري للوسائط الالكترونية في العقود الادارية
د . سالم حسين	جامعة المسيلة	قراءة لمعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في المؤسسات الجامعية
د/ خليل مونية	جامعة بومرداس	ادارة البوابة الالكترونية للصفقات العمومية و آفاق تحسين الخدمة العمومية
مناقشة عامة		

الجلسة الثالثة برئاسة الدكتورة: حساين سامية - جامعة بومرداس -

قاعة Z04 من 11:00 الى 12:30

أ/ بوسليماني صابحة	جامعة الجزائر3	واقع ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية في المرافق العامة في الجزائر: دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية
د / سدري جمال ط.د. زروالي عائشة	جامعة الجزائر01 جامعة تيزي وزو	انعكاسات تطبيق الادارة الالكترونية على فاعلية القضاء الجزائي في الجزائر
د / شيخ نجية	جامعة تيزي وزو	إرساء طابع جديد على خدمات الحالة المدنية
د/ عزور لخري د/ زريق نفيسة	جامعة المسيلة	الادارة الالكترونية في الجزائر
أ/ زاوي رفيق أ/ بركات المبلود	جامعة برج بوعريريج	تطبيقات الادارة الالكترونية (الحالة المدنية أنموذجا)
ط.د. خوحة عبد الرزاق	جامعة المسيلة	تطبيقات الادارة الالكترونية في قطاع العدالة
أ.د / بوجميل أحمد د/ بعلة الطاهر	المركز الجامعي تيبازة	دور آليات الحكومة الالكترونية في تطوير وضبط تسيير المرفق العام
أ/ لعمارة عبد الرزاق	جامعة جيجل	الادارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر: بين الواقع والمأمول " قطاع العدالة أنموذجا"
د/ مزراق أمينة	جامعة المسيلة	تحديات الادارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر: بين متطلبات تحسين الخدمة العمومية ورهانات المنطق المفوله للحوكمة
ط.د. غني محمود سيار	جامعة بومرداس	متطلبات ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية
د/ قسمية محمد	جامعة المسيلة	تحسين خدمة المرفق العام على ضوء الادارة الالكترونية
د/ فريشة كمال ط.د. بادیس خلیل	جامعة برج بوعريريج	دور الادارة الالكترونية في تفعيل أداء جهاز العدالة
د/ الواق سعيد د / فاضلي سيد علي	جامعة المسيلة	الحماية القانونية للمرفق العام الالكتروني
د/ بوسنة جمال ط.د. كرماش فاخر	جامعة ام البواقي جامعة باتنة 01	مفهوم المرفق العام الالكتروني
د/ والي ابراهيم ط.د. رحماني ربيع	جامعة المسيلة	الادارة الالكترونية وأثرها على جودة الخدمة العمومية في الجزائر (مرفق التربية الوطنية نموذجا)
ط.د. حمي محمد	جامعة الجزائر2	دور الادارة الالكترونية في مجال تحسين خدمات الصحة بعامة
د/ عثمان جمال الدين	جامعة المسيلة	مدى تكريس الحق في الوصول للمعلومة الادارية إلكترونيا
د/ سلامي ميلود	جامعة باتنة 1	المرفق العام الالكتروني وسلطات الضبط الاقتصادي
د. بلعيد جميلة	جامعة المسيلة	مرفق البنوك والتجارة الالكترونية
أ/ رابعي ابراهيم	جامعة المسيلة	تطبيقات مبدأ الاستمرارية في المرفق العام الالكتروني
مناقشة عامة		

الجلسة الرابعة برئاسة الدكتور : بلواضح الطيب - جامعة المسيلة. قاعة Z05 من 11:00 إلى 12:30		
د/ بيطام أحمد	جامعة باتنة 1	تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر: المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين نموذجا
د/ بوخرص عبد العزيز	جامعة المسيلة	دور الادارة الالكترونية في تحسين اداء البنوك المركزية
د/ رحماني سناء ط.د. حجاب ياسين	جامعة المسيلة	أثر الإدارة الالكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام
د/ العقون ساعد ط. د. العقون مروة	جامعة الجلفة جامعة المسيلة	القرار الاداري الإلكتروني كأسلوب حديث للمرافق العامة
ط.د. كراع حفيظة	جامعة باتنة 1	تحديث وعصرنة المرفق المصرفي لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال- دراسة في القانون الجزائري-
ط. د. مكاوي روبير	جامعة بشار	تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية لتطوير المرفق العام في الجزائر
ط.د. فلاك مراد	جامعة أم البواقي	المتطلبات الإدارية والقانونية لتطبيق الإدارة الإلكترونية
د/ بن عثمان فوزية	جامعة سطيف 2	المرفق العام الالكتروني ومدى فعالية الأداء الحكومي في تقسيم الخدمة العمومية المحققة لرضا المواطن
د/ مقدم ياسين	جامعة المسيلة	الشباك الالكتروني
ط.د. معيرة صبرينة	جامعة المدار-تونس	الإدارة الالكترونية في الجزائر واقع وافاق
ط.د. مريم ناي	جامعة تيزي وزو	الخدمات المتكية الإلكترونية وأثرها على تحسين أداء الإدارة البنكية
د/ هشام قعلار	جامعة المدية	الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرنة نموذج عن المرفق العام الالكتروني
د/ بامة إبراهيم د/ بن الطيبي مبارك	جامعة أدرار	الإدارة الإلكترونية أداة لتحسين خدمات المرفق العام في الجزائر
د. معيرة عيسى ط.د. دقاف شعبان	جامعة الجلفة جامعة باتنة 1	المرفق العمومي الإلكتروني في الجزائر آلية لتقديم خدمات أفضل تعاونا مع متطلبات الشفافية والمساءلة
د/ دندن جمال الدين د/ فرحات قرواز	جامعة الجزائر1	إستراتيجية عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية
د/ حرشي عقيلة	جامعة برج بوعريريج	استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ترقية الوظيفة الاقتصادية لقطاع الجمارك الجزائرية
د/ عليان عبد المالك	جامعة الجزائر3	المدينة الذكية في الجزائر– واقع وأفاق – دراسة قانونية -
ط.د. بومدوحة محمد	جامعة البليدة 2	الصحافة الالكترونية كمرفق عام في ظل القانون العضوي رقم 12-05 المتعلق بالاعلام
د. زيري عبد الله أ. لعجال عفيفة	جامعة المسيلة	نحو تطبيق سليم للإدارة الالكترونية في الجزائر
مناقشة عامة		

الجلسة الخامسة برئاسة الدكتور : مقدم ياسين - جامعة المسيلة. قاعة Z06 من 11.00 إلى 12:30		
د/ حلوي خدوجة	جامعة البويرة	تأثير الإدارة الإلكترونية للمرفق العام في ترشيد الخدمة العمومية
ط.د. فراحتية أكرم	جامعة المدية	النظام القانوني لمزود خدمات التصديق الكتروني
د/ والي نادية	جامعة البويرة	مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير المرفق العام
ط.د. دبيح سفيان	جامعة خميس مليانة	عصرنة موفق العدالة في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية
د/ بن حليمة ليلى د/ سليم عاشور	جامعة المسيلة	تأثير الإدارة الالكترونية على أداء وتحسين المرفق العام في الجزائر
د/ شحارت لبيدة	جامعة البويرة	عصرنة قطاع العدالة في الجزائر
أ/ ناصري مريم	جامعة المسيلة	الادارة الالكترونية للمؤسسات التربوية- الرقمنة في وزارة التربية الوطنية الجزائرية أنموذجا
ط.د. بن حبلال سميرة	جامعة المسان	عقد الشحن الالكتروني كآلية قانونية مستحدثة في مجال النقل البحري
د/ ابراد شة فريد	جامعة المسيلة	ملف الخدمة العمومية في الجزائر: الانتقال من النمط التقليدي إلى الحوكمة الإلكترونية
د/ رابحي لحضر ط.د. بوناصر ايمان	جامعة الاغواط	دور تقنيات الادارة الالكترونية في تفعيل الأسس التي تحكم الصفقات العمومية
د/ عبد الكريم حمال ط.د. ميمني نجاة	جامعة الجلفة جامعة بسكرة	انعكاسات استخدام المقاصة الالكترونية على أداء القطاع المصرفي في الجزائر
د/ بلعسل محمد	جامعة المسيلة	معوقات تطبيق الأعمال الالكترونية في المرفق العام الجزائري: دراسة تحليلية نقدية
د/ برايح السعيد	جامعة برج بوعريريج	متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر
د/ زيات مصطفى ط.د. دراج عبد الوهاب	جامعة المسيلة	الادارة الالكترونية في الجزائر
حمادوش أسيا	جامعة المسيلة	L'evaluation de l'administration etronique dans le service public en France
ط.د. بوبكر عبد القادر ط.د. لحلو ليلى	جامعة الجزائر03 جامعة الجزائر01	الإدارة الالكترونية في الجزائر
د/ بوحية وسيلة	جامعة خميس مليانة	دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية
د/ ايراين وال	جامعة تيبازة	النظام القانوني للعقود الإدارية الإلكترونية-دراسة حالة الصفقات العمومية الإلكترونية-
ط.د. فاتة حسين	جامعة الجزائر03	استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة لمحاسبة الالتزامات بالنفقات لدى امرة الميزانية
مناقشة عامة		

جلسات اليوم الثاني

17 ديسمبر 2018

الجلسة السادسة برئاسة الدكتور: بن حمبوش نور الدين - جامعة المسيلة قاعة Z 02 من 09 00 إلى 10 30		
د/ أوشن حنان	جامعة خنشلة	مظاهر التأصيل الدستوري للمرفق العام
أ/ بركات عماد الدين ط. د. مراد نور الدين	جامعة الطارف جامعة مستغانم	معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر وآليات تفعيلها
د/ سالم مولود	جامعة سكيكدة	من الإدارة الالكترونية إلى المواطنة الرقمية : واقع وآفاق
أ/ مشان عبد الكريم	جامعة المسيلة	الإدارة الالكترونية في الجامعة الجزائرية – عرض حالة تجربة برنامج PROGRS للمساندة والتدريس في كلية الحقوق جامعة المسيلة
د/ مريم عثماني	جامعة خنشلة	تطبيق الإدارة الالكترونية في مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الانفتاح ومخاطر النجاح
د/ بعجي محمد د/ زيدة نور الدين	جامعة الجزائر1 جامعة المسيلة	معوقات سير المرفق العام الإلكتروني الجزيمة الإلكترونية أنموذجا
د/ شنانحة وفاء الأحلام	جامعة الجلفة	نحو تعميم الإدارة الالكترونية في الجزائر: بين ضرورة التغيير ومعوقات التطبيق
د/ بن بوعبد الله وردة	جامعة باتنة 1	نحو عصرنة قطاع العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المظاهر و التحديات
د/ صريبي الصادق	جامعة البويرة	تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية في الجزائر
د/ أوراس هارون د/ قمايلي محمد	جامعة المدية جامعة المسيلة	معوقات تطور المرفق العام الالكتروني في الجزائر
د/ بوهنتالة أمال ط.د. بن لعامر وليد	جامعة باتنة 1	المرفق العام الإلكتروني ضرورة حتمية لتحقيق الاصلاحات الإدارية.
د/ علال ضحطاح	جامعة خميس مليانة	السجل الآلي لحالة المدنية بين مزايا تجسيد المرفق الالكتروني و معوقاته
د/ بلقنيشي الحبيب ط.د. بودربالة ملية	جامعة الجلفة جامعة تيارت	المقاصة الإلكترونية في الجزائر كآلية لتجسيد المرفق العمومي الالكتروني في المجال المصرفي
د/ بوشكيوة عبد الحليم	جامعة جيجل	الادارة الالكترونية لمرفق العادلة في الجزائر الإنجازات والتحديات
د/ بلواضح الطيب	جامعة المسيلة	المراقبة الالكترونية بين تجسيد عصرنة العدالة واحترام مبادئ حقوق الانسان
د/ موكة عبد الكريم	جامعة جيجل	في المنظمات الأساسية لتحقيق التسيير الالكتروني للإدارة العامة
د/ تومي هجيرة	جامعة خميس مليانة	تطبيق الإدارة الالكترونية في مجال المعاملات الالكترونية في الجزائر دراسة في إطار القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.
د/ طريف قدور ط.د. موفق نور الدين	جامعة سطيف 2	الإدارة الالكترونية ضرورة حتمية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر
د. سويقات أحمد	جامعة ورقلة	أثر الإدارة الالكترونية على تسيير المرفق العام
د. جيلالي بن الطيب جيلالي ط.د. أحمد إيمان	م ح تمزاوست جامعة المسيلة	واقع وتحديات الادارة الالكترونية في الجزائر
مناقشة عامة		

الجلسة السابعة برئاسة الدكتور : مفيرش محمد – جامعة المسيلة -

قاعة Z 03

د/ بوشارب أحمد ط.د. هني عامر	جامعة الجزائر 3 جامعة المسيلة	الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين خدمات المرفق العام الاقتصادي في الجزائر
د/ فاتح خلاف ط.د. يحيى راوية	جامعة جيجل جامعة باتنة 1	الادارة الالكترونية في قطاع العدالة
ط.د. شرماط سيد علي	جامعة المسيلة	أثر الإدارة الإلكترونية على جودة الخدمة العمومية في الجزائر
ط.د. بولفواس يسرى	جامعة باتنة 1	مدى عدالة المحاكمة عن بعد للمتهم
د/ لدغم رحيمة د/ لدغش صليحة	جامعة الجلفة	دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات وزارة الداخلية والجماعات المحلية
ط.د. عبد الحفيظ حسام الدين	جامعة المسيلة	واقع ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في الجزائر
ط.د. بن عمر محمد	جامعة الأغواط	تطبيقات الحكومة الالكترونية في مجال الحفظ العقاري تطبيقة M.A.C.F انموذجا
د/ عبد النور مبروك ط.د. نور الدين أعلي سالم محمد فاضل	جامعة المسيلة	الإدارة الالكترونية في الجزائر
د/ خليفي سمير	جامعة البويرة	" العدالة الالكترونية في الجزائر" من الإجراءات عبر الانترنت إلى السوار الالكتروني
د/ عجابي إلياس د/ جنيدي مبروك	جامعة المسيلة جامعة بسكرة	الإدارة الالكترونية في الجزائر وأثرها على عصرنة قطاع العدالة
د/ بوفرة العمرية د/ بوشري مريم	جامعة المسيلة جامعة خنشلة	التوجه نحو الإدارة الالكترونية ودورة في تعزيز عصرنة قطاع العدالة في الجزائر
ط.د. بن ملوكة خيراني	جامعة الجلفة	دور الإدارة الالكترونية في تطبيق مبادئ سير المرفق العام
ذبيح حاتم	جامعة المسيلة	The concept of E-administration: Evolution, challenges & Perspectives
ط.د. سامي كداهم	جامعة خميس مليانة	الخدمات الإلكترونية التكية ودورها الاقتصادي
د/ كبوية رشيدة	جامعة أدرار	تأثير نظام الإدارة الإلكترونية على تحسين خدمات المرفق العام
أ/ هريش سهام	جامعة الجزائر1	تجربة المرفق العام الالكتروني على مستوى الخزينة العمومية عصرنة أنظمة وسائل الدفع نموذجا -
د. مالي عبد الحق د. حجاج صبرينة	جامعة برج بوعريريج	الإدارة الالكترونية في الجزائر " مرفق العدالة نموذجا "
د . رموح ياسين	جامعة ورقلة	تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجزائر – قطاع العدالة نموذجا
مناقشة عامة		

الجلسة الثامنة برئاسة الدكتور : الوافي السعيد – جامعة المسيلة-

قاعة Z 04 من 09:00 إلى 10:30

د/ هباش عمران	جامعة المسيلة	الوضع تحت المراقبة الالكترونية ، أي إضافة لمرفق العدالة في الجزائر؟
د/ سبتي عبد القادر	جامعة المدية	ترقية مبدأ المساواة أمام المرفق العام نوتكر الإدارة الالكترونية
د/ تربعة نوارة ط.د. دهيمي نجاة	جامعة بومرداس جامعة أدرار	الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر
د/ صغير بريم عبد المجيد ط.د. سلامي سمية	جامعة المسيلة	استعمال المحاسب المالي لتقنيات الإدارة الإلكترونية وانعكاساتها في تطوير العمل المحاسبي
ط.د. أحمد باطير	جامعة أدرار	دور الإدارة الالكترونية في تحسين خدمات المرفق العام
أ/د/ بركات محمد ط.د. لكحل شهرزاد	جامعة المسيلة جامعة باتنة 1	مفهوم الإدارة الالكترونية ومدى فعاليتها على أداء وسير المرفق العام
ط.د. ميهي جمال ط.د. بلا رشيد	جامعة أدرار	أثر رقمنة الإدارة المحلية في تحسين خدمات المرفق العام الالكتروني
د/ مفيرش محمد	جامعة المسيلة	الإدارة الالكترونية للشؤون الخارجية (النصوص والواقع والافاق)
د/ يرمش مراد د/ فليفة نور الدين	جامعة المسيلة جامعة سكيكدة	الإدارة الإلكترونية في الجزائر– واقع وآفاق
د/ دحية عبد اللطيف	جامعة المسيلة	نظام عصرنة العدالة الجزائرية وأثره على حماية حقوق المتقاضين
د/ محديد حميد	جامعة الجلفة	الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على سير المرفق العام
د/ فريحة محمد هشام	جامعة المسيلة	انتهاج الإدارة الإلكترونية أسلوب الإدارة بالأهداف كأساس لتنمية المرفق العمومي
د/ لونيسي علي	جامعة البويرة	الإدارة الالكترونية: بين متطلبات التطبيق وآليات النجاح
د/ ميمون جمال الدين	جامعة المسيلة	النظام القانوني للبريد والاتصالات الإلكترونية في الجزائر
د/ كمون حسين د/ صالح لكحل	جامعة البويرة	تطبيقات الادارة الالكترونية في الجزائر: قطاع العدالة نموذجا
د/ مهوب يزيد ط.د. ذباح إسماعيل	جامعة برج بوعريريج	تقنية المحادثات المرئية عن بعد في قطاع العدالة
ط.د. عليم زهرة	جامعة برج بوعريريج	الإدارة الالكترونية في الجزائر: آفاق وتحديات الحالة المدنية أنموذجا
أ.د / بن عمران محمد الأخضر ط.د. مازوزي فارس	جامعة باتنة 1	المرفق الإداري الالكتروني : كمدخل لتكريس الشفافية وتحسين الخدمة العمومية
ط.د. هواري عامر	جامعة برج بوعريريج	أثر استخدام الإدارة الالكترونية على تحسين وجودة الخدمة في بريد الجزائر
د. بلعيساوي محمد الطاهر د. باطلي غنية	جامعة سطيف	التوقيع والتصديق الالكترونيين كآلية لتوثيق المعاملات
مناقشة عامة		

الجلسة التاسعة برئاسة الدكتورة : أكرور مريام - جامعة الجزائر 1 -

قاعة 05 Z من 09.00 إلى 10.30

د/ شندرلي توفيق د/ دالي السعيد	جامعة المدية	نحو مرفق عام إلكتروني للتعليم
د/ لعروسي أحمد	جامعة تيسمسيلت	نظام السوار الالكتروني كآلية لعصرنة مرفق العدالة
ط.د. براردي سحرة	جامعة الجزائر	التحديات القانونية للمعاملات المصرفية الالكترونية في الدول الجزائرية
ط. د. بلال حكيم	جامعة البليدة	الاطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية
د/ مشروف محمد	جامعة المسيلة	الإدارة الالكترونية في الجزائر
د/ بلقرمي سهام	جامعة المسيلة	*Le service public électronique: Entre conceptuelle*
د/ حزاز لمياء	جامعة باتنة 1	دور الإدارة الإلكترونية في دعم المرافق العامة
ا/ بوعكة الكاملة	جامعة المسيلة	تطبيق الإدارة الالكترونية على إدارة المرفق العام (المزايا والمعوقات)
صديقي سامية	برج بوعريريج	تفعيل اداء الإدارة الإلكترونية في مجال إدارة المرافق العامة
د/ نوي شيروف ط.د. صريفي نوال	جامعة سكيكدة الجزائر03	واقع تطبيق الادارة الالكترونية على مستوى الخدمات الجزائرية -دراسة حالة مصلحتي الوثائق السومرية بلدية باتنة ولاية المدية
د/ باية سيقون	جامعة المسيلة	دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسة العمومية
ط.د نماي اسعيد د/ لعرومي حليم	جامعة المسيلة جامعة المدية	نظام البطاقة الإلكترونية الشفاء في مجال الضمان الاجتماعي
د/ عبد العزيز رابدي د/ عنترة بن مرزوق	جامعة المسيلة	عصرنة قطاع التعليم العالي في الجزائر جامعة محمد بوضياف أنموذجا
ط.د. ملياني صليحة	جامعة المسيلة	الانتقال إلى الإدارة الالكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية بالجزائر
ط.د. مجناح حسين	جامعة المسيلة	القيمة المعيارية لتأثير المرفق العام الالكتروني على جودة الخدمة العمومية في الجزائر
ط.د. بوكبة مريم ط.د. بدراني علي	جامعة البليدة 2	تأثير الإدارة الالكترونية على المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة وتحسين الخدمة العمومية - نماذج تطبيقية -
د/ بوخالفة فيصل ط.د. زياني منير	جامعة المسيلة جامعة الجزائر1	الإدارة الالكترونية بين متطلبات الترشيد ومعوقات التطبيق
د. العطراوي كمال ط.د. عبد العزيز فطيمة زهرة	جامعة سطيف جامعة الجزائر 01	الإدارة الالكترونية للحالة المدنية في الجزائر
مناقشة عامة		

الجلسة العاشرة برئاسة الدكتور : بلة عبد الحميد - جامعة المسيلة-

قاعة 06 Z من 09.00 إلى 10.30

أ/د/ شرون حسينة ط.د. معاوي عتيقة	جامعة بسكرة جامعة سطيف 2	التقاضي الالكتروني في الجزائر le e-Litige en Algérie
د/ اوبدي لسندة د/ باعزوز عبد الكريم	جامعة عنابة	المبادئ الضابطة للمرفق العام الكتروني
د/ عباوي عبد القادر	جامعة أدرار	رقمنة المرفق العمومي ودورها في تحسين الخدمة العمومية وترشيد المال العام
د/ حامدي بلقاسم	جامعة باتنة 1	جودة تطبيق تقنيات الادارة الالكترونية في تنمية المرافق العامة في الجزائر
د/ فريدة بن يونس	جامعة المسيلة	المحاكمة الجزائية عن بعد بين ضمانات المحاكمة العادلة وتحسين الخدمة العمومية
ط. د. العم يوسف	جامعة الجزائر 1	الضوابط المحاسبية لتكريس الإدارة الالكترونية
أ/ مسعودي رشيد	جامعة برج بوعريريج	المرفق العام الالكتروني وتحديات إصلاح الخدمة العمومية
ا/ مسلي حميزة	المركز الجامعي تيسمسيلت	إشكالية انعدام الأمن المعلوماتي وأثرها على تحسين الإدارة الالكترونية
ط.د/ خليفة النعجي	جامعة المسيلة	الخدمات الالكترونية المتاحة في مجال عصرنة العدالة الجزائرية
ط. د/ لواتي رسعة	جامعة الجزائر 3	الإدارة الالكترونية وتأثيراتها في إدارة المرفق العام ... دراسة في المفهوم المتأخر والاستخدام
د/ بن عمارة محمد	جامعة تيارت	تحديات و معوقات المرافق العامة الرقمية في الجزائر
د/ عصمان سمية د/ باحي مريم	جامعة المسيلة	الإدارة الالكترونية للمرفق العام ودورها في تطوير الأداء الوظيفي الإداري
د/ ولد عمر الطيب	جامعة تيارت	تأثير الوسائط الالكترونية على الصفقات العمومية - دراسة مقارنة -
د/ دوار جميلة د/ مهدي رضا	جامعة برج بوعريريج جامعة المسيلة	الحكامات تطبيق الادارة الالكترونية في الجزائر
ط.د. أومدور رحاب	جامعة برج بوعريريج	فاعلية الحكومة الالكترونية في تطوير المرافق العامة الاقتصادية في الجزائر
د/ بوكثير عبد الرحمن	جامعة المسيلة	الوصول الالكتروني الى المعلومات والوثائق الإدارية
د/ يحياوي محمد د/ غربي أسامة	جامعة المدية	متطلبات الخدمة العمومية الالكترونية ودورها في الرفع من كفاءة الإدارة العمومية
ط.د. عن زيان أحمد	جامعة بسكرة	المرصد الوطني للمرفق العام ودوره في دعم سياسة المرفق العام الالكتروني
د. بن أحمد حورية	جامعة للمسان	واقع البوابة الالكترونية للصفقات العمومية في الجزائر
أ. حروزي زكرياء أ. مسعاد فيصل	جامعة المسيلة جامعة سطيف	واقع الإدارة الالكترونية في الجزائر
ط. جوادي شيماء	جامعة المسيلة	الإدارة الالكترونية في الجزائر - آفاق وتحديات -
مناقشة عامة		

كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة المسيلة
المؤتمر الدولي الأول حول: "النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني"
" واقع –تحديات -أفاق"

استمارة المشاركة
الاسم واللقب : سليمة عزوز
الجنسية: الجزائرية.
الوظيفة : طالبة
الدرجة العلمية : طالبة دكتوراه
الهيئة المستخدمة : جامعة المسيلة
رقم الهاتف : 0790800603 / 0664311337
البريد الالكتروني: salimaazzouz150@yahoo.com

عنوان المداخلة :

دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر
- الإدارة الجبائية نموذجا-

ملخص :

إن أهمية الإدارة الالكترونية في سياسة الخدمات العامة عن بعد و تطبيقها في جميع المجالات ومنها مجال المالية العامة يكمن في تحسين من جودة الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة ،فالضرائب تعتبر أحد أهم الوسائل لتغطية الأعباء العامة للدولة وتمويل الخزينة العمومية. لذا فإن تطبيق الإدارة الالكترونية في هذا المجال له انعكاسات ايجابية على الدولة والمكلفين على حد سواء،إذ تؤدي لتطوير وتحسين العلاقات بين المصالح الضريبية ومستخدميها من المواطنين أو الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات، حيث تقدم لهم خدمات تسهل لهم العمل في ظروف حسنة، كما تمثل من جهة أخرى أهمية في تحديث عمل الدولة.

فالإدارة الالكترونية تعد عاملا أساسية في تبسيط الإجراءات وتحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين، والابتعاد عن الروتين والتعقيد و تجسيدا لمبدأي الشفافية و العدالة. ومن أجل ذلك عمدت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق الخدمات العامة الالكترونية في الدوائر الضريبية، سعيا منها لرفع مستوى الخدمة العامة في المصالح الضريبية ،و لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال.

Résumé

L'administration électronique de la politique des services publics à distance et de son application dans tous les domaines, y compris celui des finances publiques, consiste à améliorer la qualité des services fournis aux contribuables. La fiscalité est l'un des moyens les plus importants de recouvrir le manteau public de l'État et le financement du trésor public.

Comme il conduit au développement et à l'amélioration des relations entre les autorités fiscales et leurs utilisateurs, qu'il s'agisse de citoyens, d'entreprises, d'associations ou d'institutions, des services leur sont fournis pour faciliter leur travail dans de bonnes conditions et représenter également l'importance de la mise à jour.

l'administration publique est électronique est un facteur clé dans la rationalisation des procédures et l'amélioration des relations entre l'administration et les citoyens et rester loin de la bureaucratie et de la complexité et l'incarnation des principes de transparence et de justice, et que le gouvernement a procédé algérien à l'application des services publics dans les services fiscaux Saiaa eux pour augmenter le niveau de service général des intérêts fiscaux et de maintenir avec les pays développés dans ce domaine.

مقدمــة:

أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية يمثل توجها عالميا ، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية التي من بينها الخدمة العمومية الالكترونية ، حيث كانت هناك جملة من المبادرات قدمتها حكومات دول عديدة توجت بنجاح كبير في مناطق منها ، و عرفت تحديات ، و صعوبات في دول أخرى .

لقد عرفت الجزائر على غرار دول العالم تأثرا بظاهرة العولمة الأمر الذي شكل تحديا أمام الإدارة العامة الجزائرية بضرورة مسايرة مختلف التطورات التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربطها بمجال الخدمة العمومية، للالتحاق بركب الدول المتقدمة الناجحة في هذا المجال، وبالتالي عصرنة الإدارة العامة باتخاذ إجراءات تقنية وتشريعية للتحول نحو الإدارة الالكترونية، ستؤدي إلى تسيير وتفعيل العمل الإداري وتقديم الخدمات العمومية بأفضل شكل و في أقل وقت.

وبما أن المرافق العمومية و منها الإدارة الجبائية هي الأقرب إلى المكلف فان استخدامها للإدارة الالكترونية سيؤدي إلى تحسين جودة خدمتها وتلبية أكثر لحاجيات المكلف بالضريبة و كذا للمحافظة على أموال الخزينة العمومية الناتجة من الجباية الضريبية وهو الهدف الذي تسعى إليه جميع الدول بما فيها الجزائر.

من خلال هذا الطرح تتضح ملامح إشكالية بحثنا كما يلي :**إلى أي مدى تسهم الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة العمومية بمصالح الضريبية في الجزائر ؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية والخدمة العمومية ؟

2- كيف ساهمت وأثرت الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية للإدارة الجبائية ؟

3- ما هي أهم التطبيقات و المزايا والمعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية في الدوائر الجبائية في الجزائر ؟

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا إتباع الخطة التالية:

المطلب الأول : الأطر المعرفية للإدارة الإلكترونية والخدمة العمومية.

المطلب الثاني: تطبيق الإدارة الإلكترونية بدوائر الجبائية .

المطلب الثالث :المزايا والتحديات التي تواجه الدولة في تطبيق الإدارة الإلكترونية بدوائر الجبائية

المطلب الأول: الأطر المعرفية للإدارة الإلكترونية والخدمة العمومية: سنتطرق في هذا المحور إلى توضيح مفاهيم العناصر الرئيسية لهذا الموضوع ألا وهي الإدارة الإلكترونية والخدمة

لعمومية.

الفرع الأول : مفهوم الإدارة الإلكترونية:

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية : للإدارة الإلكترونية العديد من المفاهيم، يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

لقد عرف البعض الإدارة الإلكترونية بأنها استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة و المعلومات في تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة و التواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية، من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة[1].

وهناك من ينظر إلى الإدارة الإلكترونية نظرة تقنية و اجتماعية، أي نظام تقني يستعمل لخدمة المجتمع بأسلوب فعال وعليه فإن الإدارة الإلكترونية تعني إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة، عن طريق إدماج المعلومات و تكاملها و إمكانية الوصول إليها عن طريق الموقع الإلكتروني، بحيث عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة الأنشطة العمومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات و المعاملات للأفراد ، و الحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر و سهولة[2].

كما عرفها البعض أيضا على أنها "مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها إلى المواطن من خلال استخدام التكنولوجيا"[3]. أما البنك الدولي، فقد عرف الإدارة الإلكترونية بأنها :" مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة[4].

وعرفها آخرون بأنها وهو التعريف الأقرب إلينا: الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد، بمعنى آخر؛ فالإدارة الالكترونية هي انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنيت دون أن يضطر العملاء الانتقال إلى الإدارة شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق مع ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقات، فهي تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث "اتصل ولا تنتقل" وتنقله خطوة للأمام بحيث يصبح "ادخل على الخط ولا تدخل في الخط[5]".

إذن ومن خلال التعاريف آنفة الذكر، يتضح أن الإدارة الإلكترونية تعتمد أساسا على استخدام خليط من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القيام بجميع العمليات الإدارية الخاصة بمؤسسة ما، وذلك بهدف تحسين أداءها وتعزيز مركزها التنافسي[6].

ثانيا:أهداف الإدارة الإلكترونية : إن الأهداف العامة للإدارة الإلكترونية عديدة ويمكن أن نحصرها في ما يلي:

أ/تقديم خدمات جديدة ومتطورة: مما لا شك فيه أن الإدارة الالكترونية تهدف في النهاية لتقديم الخدمات إلى الجمهور بشكل لائق وبمواصفات تتفق وجودة الإدارة الالكترونية ذاتها، لذلك فإن

مخططي برامج الإدارة الالكترونية يراعون محاور عديدة يمكن من خلالها تحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور، ومن هذه المحاور محاولة تجاوز الأخطاء التي يقع فيها الموظف العادي عند قيامه بعمله، ذلك أن الحاسب الآلي وحسب البرنامج وقاعدة البيانات المزود بهما يعطيان نتائج يقينية لا مجال للخطأ فيها، وهو ما يحقق سهولة في إنجاز المعاملات الخاصة بالأفراد أو الشركات أو المؤسسات سيما وأن نظام الإدارة الالكترونية يختصر إجراءات كثيرة ومراحل متعددة[7].

ب/ التقليل من البيروقراطية: بعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تعيشها البشرية، ظهرت بوادر ما يسمى بطريق المعلومات السري، والذي عن طريقه يمكن للشخص الذي يرغب في معلومات معينة أن يحصل عليها في ثوان معدودة من خلال شبكات الانترنيت ومقوماتها المتمثلة في كابلات الألياف البصرية والحواسيب، ...إلخ كل هذه الإمكانيات بما فيها طريق المعلومات السريع يستفيد منها القائمون على شبكات الإدارة الالكترونية، وذلك من أجل تقليل نسبة التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري أو المعاملات الخاصة بالأفراد، وذلك من خلال تخفيف البيروقراطية واختصار مراحل انجاز المعاملات وعدد الدوائر المساهمة في إنجاز طلبات ومصالح الجمهور[8]

ج /تسهيل المعاملات لعملاء الإدارة الإلكترونية: تظهر هذه التسهيلات من خلال وجود أسلوب موحد للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على خدمات هذه الإدارة، وهذا ما يضفي الشفافية على هذه التعاملات، ذلك أن الشخص الذي يرغب في قضاء طلبه يجب عليه إتباع إجراءات محددة، وبالتالي لا يمكن لمتعامل آخر اختصار هذه الإجراءات أو ترك مرحلة من مراحلها، ولكن الجميع متساوون في إتباع هذه الإجراءات، كذلك فنظام الخدمات الالكترونية يقوم على مدار الساعة، بمعنى أن صاحب الشأن يمكنه الدخول على شبكة الإدارة الالكترونية في أي وقت للحصول على الخدمة التي يرغب فيها[9].

د/ الشفافية : إن دعم الشفافية بداخل الإدارة يعمل على بث الطمأنينة والأمان والثقة في نفوس المواطنين، مما يؤدي بالإدارة العامة أن تعمل بوضوح تام بعيدا عن الشكوك، فالإدارة الإلكترونية تدعم الشفافية وتقلل من الرشاوي

الفرع الثاني :مفهوم الخدمة العمومية الإلكترونية: كما أن التحول نحو الإدارة الإلكترونية أضفى معنى غير كلاسيكي على مفهوم الخدمة العمومية؛ صاحبه تحول نوعي في نموذج الخدمة العمومية المقدم، إضافة إلى ذلك أصبح التحول نحو الإدارة الالكترونية يمثل توجها عالميا ، يشجع على تبني نظم الخدمات الإلكترونية؛ التي من بينها الخدمة العمومية الالكترونية، فماذا نقصد بالخدمة العمومية.

أولا: تعريف الخدمة العمومية: إن مصطلح الخدمة العمومية الإلكترونية مصطلح حديث بالنسبة للجزائر بصفة خاصة والدول العربية بصفة عامة لكن بالرغم من ذلك فإن للخدمة العمومية الإلكترونية العديد من التعريفات نذكر منها:

عرف بعض الباحثين الخدمة العمومية الإلكترونية بأنها : "قدرة الأجهزة العمومية على تبادل المعلومات فيما بينها من جهة، وتقديم الخدمات للمواطنين و القطاع العام من جهة أخرى، وذلك بسرعة و تكلفة منخفضة عبر شبكات الإنترنت، مع ضمان سرية و أمن المعلومات المتناقلة في أي وقت و أي مكان[10] ".

وعرفها البعض الآخر بأنها : "كل وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين، لأن تأدية هذه الوظيفة أمر ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي وهي من طبيعة لا تجعلها تتحقق إلا بفضل تدخل الحكام[11] ".

كما تعرف الخدمات العمومية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بأنها "نشاط يؤثر في الصالح العام بشرط تحديده من طرف المشرع "[12]. حيث أن مصطلح الخدمة العمومية يوحي إلى الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية رغباتهم وإشباع حاجياتهم المختلفة، ولهذا يركز الدكتور ثابت عبد الرحمان إدريس في تعريفه للخدمة العمومية على أساس محورين وهما[13]

أ/ تعريف الخدمة العمومية كعملية: يمكننا اعتبار الخدمة العمومية التي تقدمها المرافق العمومية على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي، تنطوي على مدخلات وتشغيل ومخرجات، حيث أن المدخلات ثلاثة أنواع وهي التي يجرى عليها عمليات التشغيل لكي تنتج الخدمة المطلوبة وهذه المدخلات هي:

الأفراد :يعتبر المواطن طالب الخدمة من مرفق عام أحد أنواع المدخلات في عملية الخدمة العامة، فمثلا عندما يدخل مريض إلى المستشفى، فإن عملية تقديم العلاج لهذا المواطن بذاته تعتبر خدمة عمومية، ويجري هذا الأمر على مختلف الخدمات العامة التي تجرى على المواطن في حد ذاته كخدمات السفر والمحاكمة ...إلخ.

الموارد :يمكننا أن نعتبر مختلف الموارد والأشياء هي أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة العمومية المقدمة من طرف المرافق العامة؛ أي أن عمليات الخدمة التي يتم إجراؤها على الأشياء وليس على الأفراد، وتسمى عمليات الأشياء المملوكة، كالخدمات العامة المختلفة في خطوط السكك الحديدية.

المعلومات :يقصد بالمعلومات كأحد المدخلات في عمليات الخدمة العمومية، عمليات تشغيل المعلومات، ويعكس هذا النوع الجانب الحديث للخدمة العامة، كمحصلة للتطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكمثال على ذلك خدمات تحليل البيانات في مراكز المعلومات، وعمليات تشغيل البيانات في مراكز البحوث والجامعات[14].

ب/ تعريف الخدمة العمومية كنظام: إن الخدمة التي تقدمها المرافق العمومية كنظام يتكون من أجزاء مختلفة تشمل على ما يلي :

- نظام عمليات تشغيل أو إنتاج الخدمة(Service operation system) وفق هذا النظام تتم عمليات التشغيل على المدخلات الخدمة لإنتاج العناصر الخاصة بالخدمة.

- نظام تسليم الخدمة(Service delivery) : ووفق هذا النظام يتم تجميع النهائي لعناصر الخدمة، ثم التسليم النهائي للخدمة، وإيصالها للمواطن طالب الخدمة [15].

ج/تعريف منظمات الخدمة العمومية(المرفق العام): تقوم المؤسسات الحكومية بمهام متنوعة، تلبية لرغبات الأفراد، وإشباع حاجياتهم المتعددة على اختلاف أنواع مطالبهم، مما استدعى الأمر ضرورة وجود منظمات عامة يرتكز عملها على تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

تعريف المنظمة العامة **:**نقصد بالمنظمة العامة كل هيئة أو جهاز يقوم بإنتاج أو توفير خدمة عامة، بغرض إشباع حاجة عامة من حاجات المجتمع [16].

وهناك بعض الدراسات تعرف المنظمات العامة انطلاقا من تعريف المرفق العام، إذ ترى بأن المرفق العام هو: (منظمة تقوم بأداء خدمة عامة، وتسيطر عليها الدولة)[17]. وبالتالي فالمنظمة العامة هي عبارة عن مرفق عام، يكرس وجود خدمات عامة، تقدمها الجهات الحكومية، تلبية لحاجيات المواطنين وكسب رضاهم، كما تسير وفق أطر تنظيمية وقواعد قانونية محددة.

ثالثا:أهمية الخدمات العمومية: يعتبر موضوع الخدمات العمومية من الموضوعات الهامة والحيوية التي نالت وما زالت تنال اهتماما من قبل العديد من الاقتصاديين والكتاب المتخصصين في هذا المجال فمما لا شك فيه أن مستوى الرفاهية التي ينعم بها الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية التي يؤمن بها وبغض النظر عن درجة نموه الاقتصادي، سوف تتوقف على حجم الخدمات العامة المقدمة ومستوى جودة تلك الخدمات والذي يتوقف بدوره على حجم الموارد الاقتصادية المخصصة لذلك ومستوى الأداء داخل هذا القطاع [18].

ولاشك أن العمل على تحسين حجم وجودة هذه الخدمات سوف يساهم مساهمة فعالة في زيادة معدل النمو الاقتصادي ورضا المواطن وتعلقه بقيادته، ولكي يتم ذلك يجب تطبيق وظائف الإدارة العامة بفعالية في مجال الخدمات العمومية بهدف توفير الخدمة المطلوبة في المكان والوقت المناسبين ومراعاة مدى حاجة المواطن لها، من ثم كان التخطيط الواقعي والاستراتيجي لها أمرا أساسيا للدولة الوظيفية ولاقتصادها فعندما يصبح ذلك التقديم مكلفا وغير ناجعا فإن ذلك يؤثر على جودة مستوى معيشة المواطنين وعلى تنمية الوطن.

فبالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية فإنه كثير من الدول خصوصا النامية لم تكن هذه الخدمات ملائمة بما يكفل تحقيق التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي اللذان يفتحان الباب أمام فرص أكبر لخلق ثروات وتحسين مستويات المعيشة ولذلك فإن أهمية الخدمة العمومية تتلخص في ما يلي

أ /**إن الخدمات العمومية هي جوهر الحياة بالنسبة للمواطن ومرتكزات التقدم للمجتمع:**فالفرد يحتاج إلى الصحة، التعليم، الماء، الكهرباء والسكن، محيط نظيف...إلخ لكي يكون إنسان ذو تأثير إيجابي في المجتمع، حيث كلما توفرت هذه الخدمات في المجتمع بالكمية والنوعية المناسبة كلما دل ذلك على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية حيث تعتبر جوانب حيوية للتنمية الشاملة.

ب/ **الخدمات العمومية تدعم موقف الحكومة أو القائم على تقديمها إذا كانت تقدم بطريقة ترضي المواطن:**حيث أن الحكومات سواء على المستوى المركزي أو المحلي تلتزم ببعض الإنجازات والمشروعات التي تمثل متطلبات المواطنين وكلما جسدت هذه الأخيرة كان هناك وفاء للالتزامات من قبل الحكومة وينعكس ذلك على كسب ثقة الجمهور.

ج/تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي :إن الاستقرار بكل أشكاله له تأثير على نمو وتطور المجتمعات فهو يوفر المناخ الملائم للعمل والإنتاج ويسهم في تسريع الإنجاز التنموي في كافة أبعاده، والسلطة في أي مجتمع من خلال فعالية أدوارها الوظيفية هي التي تمسك بالحد الأدنى والمطلوب من الإجراءات لتحقيق هذا الاستقرار وتتجلى أهم محددات الاستقرار في تأمين الخدمات العمومية : العمل، السكن، الرفاه الاجتماعي، الأمن بكل أبعاده، بالإضافة إلى العدالة الاجتماعية والتوزيعية واستمراريتها في تقديمها لعموم المجتمع[19].

د/مستوى الخدمات العمومية المقدمة هو معيار لمدى التنمية في المجتمع [20]**:**كانت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سابقا ترتكز على مستوى الدخل والناتج القوميين ومعدل دخل الفرد، وأصبحت اليوم مؤشرات جديدة هي التي يتم بها قياس مدى تقدم المجتمعات وهي مؤشرات التنمية البشرية من صحة، تعليم، سكن...إلخ.

كما أن الحكم النهائي على أي حكومة يكون من خلال فعالية الخدمات التي تقدمها فالدول وهي تصارع لتلبية الطلبات المتزايدة للمجتمع كثيرا ما تجد نفسها عاجزة عن التعاطي مع المهام الراهنة وهو ما أدى بها إلى البحث عن ترتيبات جديدة للشراكة مع هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بغية الرفع إلى أقصى حد من مستويات الخدمات المقدمة لمواطنيها.

رابعا: أنواع الخدمات العمومية:تختلف الخدمات العمومية وتتنوع حسب الوحدات التي تنتجها أو تديرها سواء على المستوى الوطني أو المحلي كما تصنف حسب مدى أهميتها بالنسبة للأفراد و المجتمع أو حسب طبيعتها أو حسب القائم على تقديمها حيث تقسم إلى خدمات ضرورية لبقاء المجتمع وسلامته مثل الخدمات الصحية، التعليمية وهي خدمات يتعين أداءها مهما ارتفعت تكلفتها، وذلك لأن القصور في تأدية هذا النوع من الخدمات على الوجه الأكمل يعرض سلامة المجتمع وأمنه وصحة أفراده للخطر خدمات ذات منفعة اجتماعية أو ثقافية: تستفيد منها قطاعات من الأهالي والأفراد، ويعم نفعها على المجتمع بأسره، وبالرغم من أنها ليست بالخدمات الضرورية لحياة الأفراد، ومع ذلك يتعين تشجيعهم عليها ومنها المكتبات العامة، المتاحف، المنتزهات...إلخ، ومثل هذه الخدمات لا يتوقع تحقيق ربح من إيرادابها حتى لا يرتفع مقابلها إلى الحد الذي يعزف الأهالي عنها، حيث قد يكلف المستفيدون من الخدمة بأداء المقابل والذي يفترض فيه بالضرورة تغطية تكلفة الخدمة المؤداة.

كما يمكن تقسيم الخدمات العمومية من حيث قدرة السوق على إشباعها وتلبيتها فهناك خدمات يستطيع نظام السوق إشباعها)القطاع الخاص(جزئيا؛ أي بكميات أقل من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع مثل خدمات النقل، الصحة، التعليم...إلخ، حيث يطلق عليها اقتصاديا بالخدمات شبه العامة أو الجديرة بالإشباع، والبعض الآخر يفشل نظام السوق في إشباعها كلية، حيث أن غالبية هذه الخدمات يستحيل أو يصعب استبعاد أحد أفراد المجتمع من استهلاكها مثل الأمن، العدالة، الحدائق، الطرق...إلخ، ويطلق عليها بالخدمات العامة الصافية[21].وفي الحالة العامة فإن الخدمات العمومية تنقسم إلى قسمين أساسيين هما الخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

أ/الخدمات العمومية الاقتصادية :وهي التي يكون هدفها هو تحقيق مصلحة عامة اقتصادية مثل الإمداد بالمياه، الكهرباء، النقل العمومي...إلخ، وتدار على أسس اقتصادية.

ب/الخدمات الاجتماعية :وهي تملك الخدمات التي تشبع حاجات اجتماعية، وهذه الأخيرة هي تلك الحاجات التي يفشل نظام السوق في إشباعها كلية، لأنها تتمتع بخصائص منفردة منها، ولا تخضع لظاهرة الاستهلاك التنافسي أو الاشتراك في الاستهلاك، الأمر الذي يستلزم تدخل الدولة لإنتاج هذه الخدمات وتقديمها لأفراد المجتمع والبحث عن الوسائل الملائمة لتمويلها.

وهناك عدة عوامل لتقديم الخدمات وفقا للمنطقة المخدومة ومستواها العمراني وعدد السكان والمساحة والكتلة العمرانية والعلاقة بين مستوى الخدمة والمنطقة المخدومة، لذلك يجب أن يتم تخطيطها بشكل يحقق ترابط عضوي بين أجزاء المدينة ويسهل على المواطن الحصول على الخدمة بسهولة وحسب حاجته لها ونوع وطبيعة الفئة العمرية المستفيدة منها، ومن أجل تقديم مختلف هذه الخدمات يجب أن تتوفر الموارد اللازمة لتمويل هذه الخدمات من مصادرها المختلفة الضرائب، الرسوم، القروض، الإعانات...الخ.

كما يمكن تقسيم الخدمات العمومية بالاعتماد على معايير أخرى وهي كما يلي:

أ/ **الخدمات المجانية :**والتي يحصل عليها الأفراد بدون مقابل يساوي تكلفة هذه الخدمة .

ب/ الخدمات المدفوعة الثمن :التي يلزم المستفيدون بدفع ثمنها وعادة ما يرتبط هذا النوع بالخدمات الاقتصادية والتي يتكلف بها القطاع الخاص ومع ذلك يبقى تدخل الدولة ضروري من أجل ضمان حصول الأفراد على هذه الخدمات سواء من حيث تحديد السعر، أو الدعم أو مراقبة النوعية بما يلبي حاجيات الأفراد بصفة كاملة[22].

المطلب الثاني: تطبيق الإدارة الإلكترونية بدوائر الجبائية: لتكنولوجيا المعلومات الحديثة دورا رئيسيا في إحداث تطورات مختلفة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، حيث ساهمت الإدارة الإلكترونية في العديد من الدول إلى تطوير مراحل وأساليب العمل الإداري وكذا توفير المعلومات في الوقت المناسب وبأقل تكلفة، بالإضافة إلى أن تطبيق الإدارة الإلكترونية سيضفي صبغة الجودة على في هذا المجال ، وبالرغم من أن نموذج الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر يعرف مراحله الأولية، إلا أن تطبيقها قد منح إسهامات وإنجازات على واقع الخدمة المقدمة للمواطن بشكل نسبي، في مجال الضرائب ولهذا الصدد سنحاول عرض تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مصلحة الضرائب في الجزائر ثم في بعض الدول كما يلي:

الفرع الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية بالدوائر الضريبية في الجزائر: يعتبر إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية مرحلة هامة في برنامج التحديث وهو ما يتطلب تكييف التشريع الضريبي من اجل التوجه نحو التقنيات غير المادية وتأطير الدخول الالكتروني للنظام المركزي[23]. وتم إنشاء مديرية الإعلام الآلي والتنظيم[24] مكلفة بتصميم إستراتيجية نظام المعلومات والحدود المشتركة وأدوات الاتصال وكذا التحكم في المراجع الأساسية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال. وتتكون من ثلاث (03) مديريات فرعية.

أولا :أهم التدابير والإجراءات المستحدثة في تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الضريبي :قامت الجزائر بعدة تدابير و إجراءات من أجل تطبيق الإدارة الالكترونية و في هذا الإطار تم القيام بـ :

1- تخصيص غلاف مالي قدر بمليارين ومئتي مليون د.ج لتجهيز مختلف مفتشيات الضرائب عبر كامل التراب الوطني بتجهيزات الإعلام الآلي للفترة من 1996 إلى1999[25].ثم رصد نفقات قدرت ب 29.000.00 مليون يورو للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012 لتجهيز مختلف المصالح الإدارية الضريبية بالإعلام الآلي .

2/ قامت الإدارة الضريبية بالاستعانة بمكتب استشارة أجنبي اسباني[26] Indra – Sitemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي الذي يشكل احد الركائز الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور في[27]:

-ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.

-تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين.

3- تعميم تقنية الربط عن بعد بالانترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.

4-إضفاء الصفة غير المادية على الملف الجبائي للمكلف بالضريبة للقضاء على النظام التقليدي القائم على المستندات الورقية لتسهيل تسيير الملف الجبائي للمكلف في جميع مراحل الإخضاع الضريبي من تأسيس للضريبة إلى الفحص إلى التحصيل الضريبي.

5-التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الالكتروني في إطار الإستراتجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير آليات الفحص وتكييفها مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الالكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الالكترونية.

ثانيا:أهم التطبيقات الإلكترونية للإدارة الجبائية في الجزائر:في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وفي نفس الوقت تسهيل أداء مهام إدارة الضرائب شرعت في رقمنة الإدارة و رقمنة المكلف بالضريبة. قامت إدارة الضرائب باستحداث مجموعة من التقنيات الرقمنة ونذكر منها:

1-إنشاء مواقع ويب لمصالح الضرائب: يعتبر الإعلام الآلي الوسيلة الأولى والضرورية لرقمنة الإدارة ولهذا الغرض فان مشروع عصرنة الإدارة الجبائية أولى أهمية كبيرة لبرمجة المعلومات الجبائية، حيث تم في هذا الصدد إنشاء مصلحة مستقلة للإعلام الآلي في الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب حيث تعتبر هذه المصلحة ضرورية لربط المصالح للضريبة المركزية و المحلية بنظام إعلام آلي(Réseau) من أجل وصول المعلومة في الوقت المناسب، لأن فعالية النظام الضريبي تتوقف الى حد كبير على نظام المعلومات الذي يعتبر العمود الفقري العمليات الرقابة والتحري، فسواء تعلق الأمر بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة أو محاربة عمليات الغش في التصريح الممارس من قبل المكلفين الخاضعين، يبقى ذلك متوقفا بشكل كبير على نظام المعلومات.

بالموازاة مع توسيع استعمال الإعلام الآلي، تم وضع موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب يمكن المكلف بالضريبة من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الجبائية

السارية المفعول، وذلك من خلال فضاء الكتروني جديد بحيث يتوفر على المعدلات الجديدة للضرائب والرسوم، حقوق و واجبات المكلفين عن طريق دليل المكلف بالضريبة، فضلا عن رسائل المديرية العامة للضرائب و التي تعتبر بمثابة مناشير للقوانين الجبائية الجديدة، بالإضافة إلى أن هذا الموقع (WWW .dgi . dz) يسمح للمكلفين بتحميل مختلف الوثائق الخاصة بالتصريحات الجبائية السنوية و الشهرية (G4 G8، G50، G1) دون أن يتحمل عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية للحصول على هذه الوثائق[28].

فإصدار قناة للاتصال التي وضعت عبر الشبكات الاجتماعية (فايسبوك،تويتر وغوغل) من جهة بغية ترقية مساهمات المكلفين في مختلف المواضيع ذات الصلة بالجباية ومن جهة أخرى جمع المعلومات من أجل تحسين صورتها والإفادة بالأحداث وإصدار بلاغات وخلق ديناميكية لموقعها الالكتروني وتعزيز العلاقات مع شركائها. فإنشاء موقع الكتروني للمديرية العامة للضرائب[29] وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات جبائية ,قوانين ومجلات...الخ وللتفاعل مع مستخدمي الانترنت ونقل انشغالاتهم.

2- التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم: نظام التصريح الإلكتروني تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2008 وهو يقتصر حاليا على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، يقدم هذا النظام عدة مزايا للمكلفين نذكر منها[30]:

- هو نظام سهل التطبيق ومجاني وهو نظام يؤمن؛

- يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب؛

- يحتوي على برنامج ألي لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق؛

- التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني تتجدد في كل سنة ضمنيا إلا في حالة إلغائها من أحد الطرفين[31]؛

لقد جاء في نص المادة 23 من قانون المالية لسنة 2008، المعدلة والمتممة لأحكام المواد 161-168 من قانون الإجراءات الجبائية على ما يلي: "يتعين على الأشخاص المعنويين والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) والمنصوص عليهم في المادة 160، اكتتاب و تصريح وتسديد الضرائب المدينين بها عبر الطريق الإلكتروني؛ علاوة على كيفية التصريح و الدفع عن طريق التصريح الشهري (G50) فإن الدفعات الوقتية للضريبة على أرباح الشركات يمكن التصريح بها و تسديدها عبر الطريق الإلكتروني في الأجال و الشروط التي يتم تحديدها تسديدها عبر الطريق الإلكتروني في الآجال و الشروط التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم، ويمكن التصريح بالرسم على القيمة المضافة و تسديده عبر الطريق الإلكتروني، وكذلك بالنسبة للرسم على النشاط المهني ورصيد التسوية، والتصريح بأجور العمال "[32].

فوضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اكتتاب تصريحاتهم الجبائية عن طريق الانترنت عبر موقع جبايتك[33] الذي احدث لهذا الغرض.و يمكن للمكلف اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الانترنت أو ما يعرف بالمستخرج الضريبي الالكتروني[34].

3-**آلية النظام ألمعلوماتي الموحد: تعد آلية النظام ألمعلوماتي الموحد** أخر إجراء قامت به الإدارة الضريبية هذه الرسالة يتمثل في الشروع في تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب في جانفي 2019على مستوى 23 ولاية على أن يتم تعميمه تدريجيا على جميع ولايات الوطن

.وأوضح المسؤول أن هذا النظام يسمح بتوفير جميع المعلومات حول التحصيل الجبائي والمنازعات المتعلقة بها في الولايات التي يشملها وذلك بشكل آلي ومفصل[35].

إن تطبيق النظام المعلوماتي الموحد للضرائب يزيد من عمليات التحصيل وقطع طريق التهرب من دفع الضرائب، كما ستكون مردودية الامتيازات الجبائية تحت مجهر الضرائب مباشرة .

4-البطاقية الإلكترونية الوطنية للغشاشين [36]: تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفا الكترونيا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، وزارة التجارة و من طرف بنك الجزائر.

يتم تسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يثبت ضلوعهم في احدى العمليات الأتية:- الامتناع عن دفع الضرائب المفروضة؛ - عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري، - تحويل المزايا الجبائية إلى وجهة مغايرة؛ -الغش في العمليات المالية والبنكية؛ - التخلف عن الإشهار القانوني؛ - الإضرار بالاقتصاد الوطني؛ - الإضرار بصحة المستهلك.

5- وضع نظام المعلوماتية "جبايتك" تم وضع نظام المعلوماتية "جبايتك" الذي يعتمد على التشغيل الآلي ورقمنة الإجراءات الإدارية من خلال تقديم خدمات عن بعد التصريح ودفع الضرائب والرسوم . يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية فتحد إنشاؤه هو من الأهمية بمكان وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي[37].

6-اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي**(NIF)** [38] عن طريق إرسال طلب الترقيم من طرف المكلف بالضريبة عبر البريد الالكتروني للإدارة الضريبية مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني[39].

الفرع الثاني:تطبيق الإدارة الإلكترونية بالدوائر الضريبية في بعض الدول :إن التطور التكنولوجي قد أثر إيجابياً في الجانب المالي للدولة ويظهر ذلك بصورة خاصة في طرق تحصيل الضرائب للدولة، فبالنسبة إلى الضرائب، فوفقاً لقوانين الضريبية فأنه يتم تقدير إرباح المشروعات الخاضعة للضريبة ويتم تحديد مقدارها المستحق على الأفراد أو الشركات وفق الأُسس نفسها، ويقوم أصحاب المشروعات بسدادها من خلال دفع قيمتها إلى خزينة الدولة..

أما في حالة تطبيق الحكومة الإلكترونية،يتم حصر جميع الملفات إلكترونياً ويتم سداد الضريبة المستحقة عبر شبكة الإنترنت[40] من خلال وسائل الدفع الإلكتروني التي منها: بطاقات الوفاء أو البطاقات الإلكترونية أو عن طريق عملات تحويل نقدي من بنك العميل إلى حساب الجهة صاحبة الرسم عبر شبكة لإنترنت وذلك أمر مطبق في جميع مصارف العالم بما فيها معظم المصارف العربية.حيث يمكن السداد عن طريق الجنيه الإلكتروني[41]، وقد أطلقت حكومة دبي الإلكترونية الدرهم الإلكتروني لاستخدامه في سداد رسوم الخدمات الحكومية المقدمة عبر الإنترنت[42].

وقد قام قسم جباية الضريبة في الحكومة الأسترالية بتطبيق نظام جباية الضرائب وتصاريح الدخل عبر الإنترنت معتمداً على تقنيات عالية للتشفير من أجل حماية معلومات وخصوصية المواطنين وأصحاب المؤسسات و تسمى هذه الخدمة-" Tax- e "وقد ظهر من

نتائج هذه الخدمة إن نسبة المواطنين الذين يتبعون هذا النظام في دفع الضرائب المتوجبة عليهم بلغ حوالي 540000 في عام 2002 فقط بنسبة تزيد عن 52%عن العام الذي سبقه..

كما قام قسم الجباية بنشر بعض الحقائق حول خدمة e – Tax منها إن هذا القسم يستطيع إن يعالج معظم تصاريح الضريبة عبر النظام e-Taxفي معدل 14 يوم للتصريح مقارنة بالمعالجة الورقيه والتي كان المعدل فيها يبلغ 42 يوماً. كما تبين من أستطلاع قام به مكتب الجباية بأن 94 % من المواطنين الذين صرحوا عن ضريبة الدخل باستخدام النظام الإلكتروني e Tax – سوف يستخدمون النظام نفسه في العام المقبل[43] .

يتبين مما تقدم إن سداد الضرائب عبر شبكة الإنترنت له أثار ايجابية في انجاز العمل الإداري حيث لا يستلزم حضور المواطن شخصياً إلى مقر الإدارة لسداد الضرائب المستحقة وتكلف العناء. كما إن انجاز المعاملات سيكون بصورة سريعة ولا يشترط وجود الموظف حيث يتم القيام بالعمل إلكترونياً.

و في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم تقديم خدمات دفع الضرائب[44]، إذ تقدم الحكومة الأمريكية خدمات دفع الضرائب المترتبة على المواطنين من خلال الموقع الإلكتروني التالي : www.dallascounty .org وبالإضافة إلى ذلك فأن المستخدم يستطيع تعديل معلوماته الشخصية مباشرة بشكل إلكتروني والاستفسار عن الأرصدة المستحقة والمقسطة وتقديم كشوف التقدير ودفع الضريبة المستحقة إلكترونياً سواء أراد المستخدم من دفع المبالغ كاملة أو على دفعات [45].

وجدير بالذكر إن هذا النظام المستحدث لدفع الضرائب يحقق فوائد للحكومة أيضاً، حيث يساهم في توفير كلفة المطبوعات ويساعد في توفير الوقت والاستفادة منه خارج دوام العمل الرسمي لاستقبال المعاملات [46]

الفرع الثالث:مزايا و التحديات التي تواجه الدولة في تطبيق الإدارة الإلكترونية فى الدوائر الضريبية: لقد أصبحت الإدارة الإلكترونية مطمح جميع الدول لما لها من دور أساسي في ترشيد الخدمة العمومية وبالتالي الوصول إلى الحكم الراشد وكذا التنمية المحلية، وهذا ما سعت له الدولة الجزائرية جاهدة لترقى بمستوى خدماتها إلى مستوى خدمات الدول المتطورة، إلا أن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر وتجسيدها على أرض الواقع لا يزال محدودا وتواجهه عدة معوقات و خاصة في دوائر التحصيل الضريبي .

أولا: مزايا تطبيق الإدارة الألكترنية في الدوائر الضريبية: إن المزايا الناتجة عن التطبيق الالكتروني في المصالح الضريبية عديدة نذكر منها:

- ✓ سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين .
- ✓ تركيز اهتمام الموظف الضريبي على الأعمال الميدانية التي تعد من صميم عملية الفحص والتحليل والتحاسب الضريبي بدلا من الانشغال بالأعمال المكتبية الناتجة عن الروتين الذي يصاحب فرض و تحصيل الضرائب وبراءة الذمة من الدوائر الحكومية التي يتعامل معها المكلف.

- ✓ السرعة والدقة في تبادل المعلومات بين الأقسام الفرعية من جهة وبين الإدارة العامة من جهة أخرى.
- ✓ التقليل من حالات التهرب الضريبي إذ أن معرفة المكلفين بوجود نظام معلومات سليم ومتكامل قادر على جمع المعلومات عن أنشطتهم الحقيقية يغذي أولا بأول، وسوف يكون كفيلا بحملهم على عدم التهرب وتقديم الإقرارات الضريبية الصحيحة .
- ✓ زيادة الحصيلة الضريبية: فتوفر المعلومات المناسبة عن المكلفين ومقدار دخولهم ومصادرها ونوعها يعمل على زيادة الحصيلة الضريبية إذ أن الكثير من الدخول تضيع حاليا على الإدارة الضريبية لعدم توفر معلومات عن مقدارها ومصادرها.
- ✓ إن استخدام شبكة الاتصال لتبادل المعلومات سوف يوفر لمخمني الضرائب الوقت الكثير ليمكن تخصيصه على العمليات الفنية، وتكون بذلك عملية تبادل المعلومات أعم وأشمل على مستوى المديرية بالكامل، وذلك في تجميع الإيرادات المحصلة وتحليلها أولا بأول، لغرض المتابعة والرقابة وتقييم الأداء.
- ✓ المساعدة في منع تكرار خضوع الدخل نفسه للضريبة (الإزدواج الضريبي).
- ✓ تقليل الاعتراضات المقدمة من قبل المكلفين والقضايا المرفوعة ضد الدوائر الضريبية إذ إن تقدير الدخل سيكون مبنية على معلومات موثقة ودقيقة و غير قابلة للطعن.
- ✓ اهتمام المكلفين بمفردات حساباتهم الختامية والتأكد من تعزيزها مستندية قبل تسليمها أو تقديمها إلى مكاتب المراجعة والتدقيق المجازة.
- ✓ إمكانية توزيع المستندات والأوامر على أكثر عدد من المستفيدين الداخليين في الدوائر الضريبية في نفسه الوقت.
- ✓ ضمان التطبيق العادل والتجانس للقواعد الضريبية مع كل المكلفين.
- ✓ تحقيق العدالة في إيصال المعلومات إلى الجهات المستفيدة كافة، وبما يضمن توسيع قاعدة المستفيدين من المعلومات على المستوى المحلي والدولي.
- ✓ زيادة دقة البيانات: إذ أن إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة الإدخال الأولية توفر الثقة بصحة المعلومات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة، وسيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي.
- ✓ تقليل مساحة خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية، فضلا عن إمكانية تحديث (Update) هذه البيانات المخزونة أولا بأول.
- ✓ تنمية وتطوير فاعلية نظام المعلومات الضريبي عن طريق توفير كل البيانات والمعلومات الملائمة بالتوقيت المناسب، وفضلا عن تنظيم وتطوير أنظمة الإتصال وقنواته والتي من شأنها أن تسهم في رفع مستوى أداء نظام المعلومات الضريبي، الذي يؤثر مباشر في تكاليف الحصول على المعلومات، أي توفير احتياجات
- ✓ المستفيدين من المعلومات بتكلفة معقولة ومناسبة
- ✓ تحقيق حالة الإتصال الدائم مع المكلفين (24 ساعة في اليوم، في كل الأسبوع، على طول السنة مع القدرة على تأمين كافة الحاجات الإستعلامية والخدمية للمواطنين.

ثالثا : تحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في المصالح الضريبية في الجزائر : إن تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر وتجسيدها على أرض الواقع لا يزال محدودا وتواجهه عدة معوقات و خاصة في دوائر التحصيل الضريبي .

- ✓ أمية المكلف الضريبي للتقنيات الالكترونية و صعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة. غياب الدورات التكوينية و رسكلة موظفي الإدارة التابعة للمصالح و الأجهزة التنظيمية للضرائب .
- ✓ عدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية مثل غياب تشريعات قانونية تحترم اختراق برامج الالكترونية للمكلف بالضريبة و تحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.
- ✓ غياب تشريعات قانونية تؤدي إلى التحقق من هوية المكلف و ما يتعلق بالخصوصية و السرية في التعاملات الالكترونية.
- ✓ ارتفاع تكاليف تجهيز البني التحتية للإدارة الالكترونية للمصالح الضريبية.
- ✓ ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية، ومشاكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية الضريبية.

الخاتمـــــــة:

نخلص مما سبق، أن الإدارة الإلكترونية حققت نجاح نسبي على مستوى المرافق العمومية ، وساهمت في تحسين العديد من خدماتها، و تعد الدولة الجزائرية لا تزال مبتدئة في هذا المجال وفي طريقها لتحويل الإدارة من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية مقارنة بالدول المتطورة، حيث عرفت خدمات المرافق العمومية عامة و مصالح الضرائب خاصة عدة تطورات مقارنة بالسنوات السابقة رغم العوائق التي تعرقل تجسيد الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة تجسيدا كاملا

الاستنتاجات والتوصيات :من خلال ما تقدم في مفردات البحث تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات ، فضلا عن مجموعة من المقترحات أو التوصيات التي يمكن أن تسهم في حل مشكلة البحث وعلى النحو الآتي:

أولا- الإستنتاجات :

تقدم تقانة شبكة المعلومات والإتصالات مجالا واسعا للاستفادة من تطبيقات هذه التقانة في تدعيم عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين وخاصة في مجالي حصر المكلفين ، ومن ثم استحصال المعلومات عن هؤلاء المكلفين من خلال ربط الدوائر الضريبية بشبكة معلومات مع الجهات والأطراف الداخلية والخارجية التي يمكن التعاون معها للحصول على شتى المعلومات عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات التي تؤيد وقوع العمليات المالية التي قام بها المكلفون وهو ما يعد أهم خطوة من خطوات عملية التحاسب الضريبي.

إن استخدام الدوائر الضريبية لتقانة شبكة المعلومات والإتصالات سوف يعزز الثقة بين طرفي عملية التحاسب الضريبي (الدوائر الضريبية - المكلفين)، فضلا عن زيادة مستوى التفاعل بين الطرفين، كما إنه سوف يسهم في تقليل الإجراءات الروتينية المصاحبة لهذه العملية في الوقت الراهن.وسنبين هذه المقومات في شكل توصيات كما يلي:

ثانيا:التوصيات :

- ✓ التحول الكامل من الاعتماد على نماذج المستندات الورقية التقليدية إلى الاعتماد على نماذج المستندات الإلكترونية وتعبئتها وتداولها وإنزالها في أماكن كثيرة عبر الشبكة الإلكترونية.
- ✓ توفير القاعدة الأمنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة من جهة ووصولها إلى الدوائر الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة أخرى، وحماية قواعد

البيانات باستخدام قواعد التشفير المتقدمة . وحماية قواعد البيانات من الأضرار والتلف عن طريق الاحتفاظ بالمعلومات بأكثر من نسخة واستخدام برامج مكافحة الفيروسات.

- ✓ تشريع وتنظيم قوانين لحماية حقوق وخصوصية و أسرار المتعاملين مع الانترنت من المكلفين (الأفراد والشركات) وتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمات من جراء استخدام الانترنت.فضلا عن وضع القوانين المناسبة لمنع الوصول غير المشروع إلى المعلومات على الانترنت والعبث بأمن المعلومات.
- ✓ توفير الكوادر الوظيفية المؤهلة علمية وعملية والتي لها القدرة على إدخال البيانات وتبادلها، وفهم كيفية الإفادة منها كمخرجات نهائية لنظام تبادل المعلومات الإلكتروني و استرجاعها لإعادة تشغيلها عند الحاجة إليها. ويمكن لتحقيق ذلك تفعيل البرامج التدريبية للمخمنين والموظفين العاملين في الدوائر الضريبية لتشجعيهم على التعلم واكتساب المهارات المناسبة لاستخدام الحاسبة الإلكترونية وكيفية الاستفادة من شبكة المعلومات والاتصالات الاستحصال المعلومات والبحث عنها واستخدامها في عملية التحليل والتحاسب الضريبي.
- ✓ تعميق الوعي بمفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها من خلال تنظيم أيام دراسية بالجامعات وندوات بالمراكز الثقافية لكل بلدية.
- ✓ الاستعانة بتجارب الدول التي سبق، وإن قامت بتطبيق الأنظمة المماثلة ودراسة جميع نواحي تطبيق هذه التجارب لتلافي الوقوع في الأخطاء والانحرافات أثناء إقامة النظام مع مراعاة مدى ملاءمة هذه التجارب للتطبيق على البيئة المحلية.
- ✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية من مشكلات انقطاع أو تذبذب التيار الكهربائي وتوفير إجراءات الحماية ضد الظواهر الطبيعية كالأمطار والأعاصير وغيرها من الظواهر الطبيعية.
- ✓ إصدار التشريعات القانونية التي تجيز الإعتماد على المعلومات الواردة في القوائم الختامية المنشورة إلكترونية (على وفق المعايير المحلية أو الدولية في حالة عدم توفر المعايير المحلية والإعتراف بخدمات توكيد الثقة والتوقيع الإلكتروني.
- ✓ زيادة الثقافة الضريبية للمكلفين وتطوير أدواته المالية للتعامل مع مستحدثات الجهاز الضريبي المخطط لها وتوجيه المواطنين والمكلفين عن طريق الإعلام لكيفية إنجاز المعاملات الضريبية عبر شبكة الإنترنت.

---

[1]- هيثم الفيلكاوي ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة الحرس الوطني ، الكويت العدد 19السنة الخامسة ، نوفمبر ،2002، ص 5.

[2] - محمد المتولي ، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في دول عربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي من24 إلى 26أفريل2003 ، ص18.

[3] - عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ،2006، ص 182.

[4] - htpp://europa.eu.int.

[5] -حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد ، 23أوت ،2006منشور على الموقع الالكتروني : alibakeer.maktoobblog.com

[6] -موسى عبد الناصر- محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي)دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة، - الجزائر (، مجلة الباحث، عدد ،2011/09جامعة بسكرة، ص.89.

[7] - عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، ط ،1مصر، ، 2003ص9

[8] -نفس المرجع، ص106 .

[9] - نفس المرجع، ص 109-110.

[10] - محمود صدام جبر، الموجة الإلكترونية القادمة، مجلة الإداري، عمان، العدد : ،91ديسمبر ،2002 ،ص 21.

[11]Jaques Chevalier, le service public, Paris, press universitaire de France, 1971, p 21 -

[12] - السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ،2004 ، ص31.

[13] - ابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، دون بلد النشر، الدار الجامعية، ،2001 ، ص 455 ، 460.

[14] -عب د الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مـــاجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتـــوري(قسنطينة)، 2010/2009 ، ص 41.

[15] ابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سابق، ص 457- . 458.

[16] - ابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سابق، ص 29.

[17] - علي زغدود، المؤسسات العمومية والإدارية ، تعريفها، طبيعتها القانونية، الشخصية المعنوية، الجزائر، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، دون تاريخ نشر، ص 12.13.

[18] - عيد بن عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000 ، ص13.

[19] - عادل ياسر ناصر الكنعاني، السلطة السياسية و دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : www.alhadhariya.net

[20] - نفس المرجع.

[21] - سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب الحشماوي،اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية،دون طبعة، الإسكندرية،سنة 2008، ص42.

[22] - علي حدادو، إمكانية خوصصة قطاع الخدمات العمومية - حالة قطاع المواصلات الجزائرية-، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص53.

[23]- Communiqué de Mr : Azira zehir chef de projet de DGI – séminaire sur le système d'information- vers une administration électronique – Bulletin d'information - lettre de la Direction Générale des impôts – Ministère des finances n° :73/2014 p 04.

[24] - و تتكون من ثلاث فروع هي 1:-المديرية الفرعية للتنظيم والمناهج 2.المديرية الفرعية لتطوير أنظمة الإعلام الآلي 3. المديرية الفرعية لتطبيق أنظمة الإعلام الآلي. موقع المديرية العامة للضرائب : www.mfdgi.gov.dz

[25] -ناصر مراد ، **التهرب** والغش **الضريبي** في **الجزائر**، دار قرطبة، الطبعة. الأولة ، 2004 ،ص 262 -263.

[26]- Allocution de Mr :Raouya Abderrahmane Directeur Général des impôts suite séminaire sur le système d'information- vers une administration électronique – - Direction Générale des impôts – Ministère des finances- Bulletin d'information n° :73/2014 - p 02.

[27] - يتم التكفل بتنفيذ وتعميم نظام المعلوماتية الجديد للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" من طرف الشركة الاسبانية (اندرا-سيستيماس)، وهو مجمع متخصص في وضع الأنظمة المعلوماتية.ويعتمد نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب على تقنية معلوماتية من نوع (ERP/SAP)، تركّز على برنامج يتكون من عدة وحدات وتستجيب تقريبا بشكل كلي لاحتياجات وظائف الإدارة الجبائية. هذا النظام TRM لـ: SAP هي تقنية متطورة للخدمة العمومية وتهدف لاسيما إلى مساعدة الإدارة الجبائية على رفع تحديات الفعالية والمردودية من خلال تمكينها من تسيير تحصيل الضريبة بشكل فعّال.وبتركيزها على قاعدة تكنولوجية SAP، تمنح TRM تقنية سهلة من شأنها أن تسمح بتشغيل آلي لمنهج تسيير الإيرادات الجبائية. يمنح هذا البرنامج المدمج رؤية موحدة للملف الجبائي للمكلف بالضريبة. تهدف هذه الخصائص إلى رفع تحصيل الضرائب وتحسين التحضر

الجبائي من خلال تحسين الخدمة المقدمة للمكلف بالضريبة. موقع مديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz.

[28] -DGI, la modernisation de l'administration fiscale, la lettre de la DGI N°71.

[29]- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب على شبكة الانترنت contact_dgi@mf.gov.dz

[30] - La direction générale des impôts, la télé déclaration fiscale, cahier des dispositions générale, ttps://www.jibayatic.dz/assets/docs/cdg.pdf, le3 /11/2018 à 22h 53

[31] - يمكن للمكلف إلغاء تسجيله في هذه الخدمة وذلك بتحرير طلب يرسله الى مديرية كبريات الشركات حيث تستغرق عملية الالغاء شهرا واحدا؛ - يمكن الإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات: التوقف عن النشاط أو عدم احترام قواعد التصريح، ويتم إبلاغ المكلف من طرف الإدارة عن طريق رسالة موصى عليها.

[32] - portant Ordonnance N° 08-02 du 21 Rajab 1429 correspondant au 24 juillet 2008 juill loi de finance complémentaire pour 2008, journal officiel N° 42 du 27

(33) - الموقع الرسمي لدافعي الضرائب بالنسبة للمؤسسات الكبرىwww.jibyatic.dz:

(34)- Note n°1881 du 29/12/2014 Concernant la délivrance des extraits de rôles générés par l'application informatique-–Direction Générale des impôts- Ministère Des finances.

فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به ويهدف المشرع من وراء ذلك إلى إضفاء الطابع غير المادي لمستخرج الجدول الضريبي.

(35) - موقع المجلس الشعبي الوطني : http://www.apn.dz أ، أخبـار المجلس الشعبي الوطنيتم إنشاءه بتاريخ 09مايو 2018 ، تاريخ الزيارة الأربعاء /208/07 ، الساعة : 7:50 مساءا .

[36] -Décret exécutif N°13-84 du 06 février 2013 fixant les modalités d'organisation et de gestion du fichier national des fraudeurs, journal officiel N°09 , 10fevrier 2013.

(37) - مديرية العامة للضرائب ، نشرية مديرية العامة للضرائب ر.م.ع.ض رقم85 ص06 La lettre de la DGI / n°85

[38] - إنشاء رقم التعريف الجبائي:وفقا للمادة 110 من قانون المالية لسنة 1992 تم استحداث مؤشر جبائي(38)، وهو رقم مكون من 15 رقما، يمثل كل من هذه الأرقام إحدى المعلومات الشخصية للمكلف، مثل اسم و لقب الشخص أو الشركة أو المؤسسة تاريخ ومكان الميلاد، رقم شهادة الميلاد، تاريخ بداية النشاط ومقره، رقم السجل التجاري، وغيرها من المعلومات التي تختلف حسب طبيعة الشخص (طبيعي أو معنوي) المرقم جبائيا وطبيعة النشاط الممارس.لم يكن رقم التعريف الإحصائي موجها إلا لاستعماله في تسهيل العلاقات مع الإدارة الضريبية، ثم بعد ذلك تم تعميم استعماله عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 97-396 المؤرخ في 28 أكتوبر1997 المتعلق برقم التعريف الإحصائي المتضمن إنشاء الفهرس الوطني للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين المسير من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، فكل شخص مسجل في الملف الوطني للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين يسند إليه رقم تعريف إحصائي تسلسلي.

(39) - الموقع الرسمي للحصول على رقم التعريف الجبائي عبر الإنترنتhttp://nif.mfdji.gov.dz:

[40] - عصام عبد الفتاح مطر، مصدر سابق، ص109.

[41] - عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، مصدر سابق،ص 198.

[42] - علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الثانيه ،دار وائل للنشر- عمان، 2009 ، ص 61.

[43] - قسم جباية الضرائب الاسترالية www.etax.ato.gov.au

[44] - عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكتلاونية بين النظرية و التطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، الأسكندرية ، مصر 2008 ، ص 80.

[45] - المرجع السابق ص81.

[46] - عباس بدران، الحكومة الالكترونية، من االاستراتيجية إلى التطبيق، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، ، ص52.

المراجع :

الكتب :

1. ابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة، دون بلد النشر، الدار الجامعية، 2001، .
2. سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب الحشماوي،اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية،دون طبعة، الإسكندرية،سنة 2008.
3. السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004، .
4. عباس بدران، الحكومة الالكتلاونية، من الاسترتيجية إلى التطبيق، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان .
5. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، مصر، 2003.
6. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكتلاونية بين النظرية و التطبيق ، دار الجامعة الجديدة ، الأسكندرية ، مصر 2008 .
7. علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الثانيه ،دار وائل للنشر- عمان، 2009 .
8. علي زغدود، المؤسسات العمومية والإدارية ، تعريفها، طبيعتها القانونية، الشخصية المعنوية، الجزائر، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، دون تاريخ نشر.
9. عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006،.
10. عيد بن عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، الإسكندرية،الدار الجامعية، 2000 .
11. ناصر مراد ، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الطبعة. الأولى ، 2004

المجلات و المؤتمرات:

1. حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الإدارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد ، 23أوت ، 2006.
2. محمد المتولي ، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في دول عربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي من24 إلى 26أفريل2003 .
3. محمود صدام جبر، الموجة الإلكترونية القادمة، مجلة الإداري، عمان، العدد : 91، ديسمبر ،2002
4. موسى عبد الناصر- محمد قريشي، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي)دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة - بسكرة، - الجزائر (، مجلة الباحث، عدد ،2011/09جامعة بسكرة
5. هيثم الفيلكاوي ، الحكومة الإلكترونية ، مجلة الحرس الوطني ، الكويت العدد 19السنة الخامسة ، نوفمبر ،2002.

الرسائل الجامعية :

1. عادل ياسر ناصر الكنعاني، السلطة السياسية و دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 2008.
2. عبد الكريم عشور، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مـــاجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتـــوري(قسنطينة)، 2010/2009
3. علي حدادو، إمكانية خوصصة قطاع الخدمات العمومية - حالة قطاع المواصلات الجزائرية-، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

المراسيم :

المرسوم التنفيذي رقم 13-84 الصادر في 6 فبراير 2013 بشأن تحديد طرائق تنظيم وإدارة الملف الوطني للمحتالين ، الجريدة الرسمية رقم 09 ، 10 فبراير 2013.

المواقع الالكتلاونية:

1. موقع المديرية العامة للضرائب :www.mfdgi.gov.dz
2. الموقع الرسمي لدافعي الضرائب بالنسبة للمؤسسات الكبرى :www.jibyatic.dz
3. موقع المجلس الشعبي الوطني : http://www.apn.dz
4. قسم جباية الضرائب الاسترالية www.etax.ato.gov.au
5. الموقع الرسمي للحصول على رقم التعريف الجبائي عبر الإنترنت :http://nif.mfdji.gov.dz

المراجع بالفرنسية

Jaques Chevalier, le service public, Paris, press universitaire de France, 1971

1. La direction générale des impôts, la télé déclaration fiscale, cahier des dispositions générale, ttps://www.jibayatic.dz
2. Ordonnance N° 08-02 du 21 Rajab 1429 correspondant au 24 juillet 2008 portant loi de finance complémentaire pour
3. une administration électronique – -Direction Générale des impôts – Ministère des finances- Bulletin d'information n° :73/2014 .